



مجلة بحوث الشرق الأوسط



مجلة علمية محكمة (مختصة) شهرية
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد الثامن والستون (أكتوبر ٢٠٢١)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)



لا يسمح إطلاقاً بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين. أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)



مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة
متخصصة

في تفتون التشرق الأوسط

مجلة معتمدة من بنك المعرفة المصري



موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI). المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCI) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعاً على موقع دار المنظومة.



العدد الثامن والستون - أكتوبر ٢٠٢١

تصدر شهرياً

الستة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

المطبعة



مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دورية علمية مُحكّمة (اثنا عشر عددًا سنويًا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

إشراف إداري
عبيد عبد المنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
رئيس وحدة البحوث العلمية
رئيس وحدة النشر
راندانوار
رئيس وحدة النشر
رئيس وحدة النشر
زينب أحمد

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز
رئيس وحدة الدعم الفني
تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
د. تامر سعد محمود
تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور / هشام تمارز

نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

- أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبد السلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جاد الله أبو جيلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر ٢ - الجزائر)

توجه الرسائل الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني للمجلة: Email: middle-east2017@hotmail.com

• وسائل التواصل:

جامعة عين شمس - شارع الخليفة المأمون - العباسية - القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: (+202) 24662703 فاكس: (+202) 24854139 (موقع المجلة موبايل/واتساب): (+2)01098805129
ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسله عن طريق آخر



مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقاً للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا
- أ.د. أحمد الشربيني
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق
- أ.د. السيد فليفل
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد
- أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن
- أ.د. حنان كامل متولي
- أ.د. صالح حسن المسلوت
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة
- أ.د. عاصم الدسوقي
- أ.د. عبد الحميد شلبي
- أ.د. عفاف سيد صبره
- أ.د. عفيفي محمود إبراهيم عبد الله
- أ.د. فتحي الشرقاوي
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز
- أ.د. محمد السعيد أحمد
- لواء/ محمد عبد المقصود
- أ.د. محمد مؤنس عوض
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر
- أ.د. مصطفى محمد البغدادى
- أ.د. نبيل السيد الطوخي
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي
- رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية - مصر
- عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر
- رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر
- وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية
- فرع الزقازيق - جامعة الأزهر - مصر
- عضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- كلية الآداب - جامعة المنيا،
- ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- كلية الآداب - نائب رئيس جامعة عين شمس السابق - مصر
- عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
- قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

العدد الثامن والستون

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقاً للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العلاف جامعة الموصل-العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزييني كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو جامعة مؤتة-الأردن
- أ.د. أحمد عمر الزييلي مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. عبد الله حميد العتابي الأيمن العام لجمعية التاريخ والأثار التاريخية
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي كلية التربية للبنات - جامعة بغداد -العراق
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري جامعة أم القرى -السعودية
- أ.د. مجدي فارح عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. محمد بهجت قبيسي جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. محمود صالح الكروي رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس ١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* Center for near and Middle East Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٦٨

الصفحة

عنوان البحث

• الدراسات التاريخية:

- ١- أضواء على رؤية الأستاذ الدكتور إسحاق عبيد التاريخية في
دراسته «روما وبيزنطة» ٢٤ - ٣
أ.د. محمد مؤنس عوض
- ٢- استراتيجية التعامل الروسي مع إقليم كردستان العراق منذ
عام ٢٠١٤ ٤٦ - ٢٥
م.د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري
- ٣- التوظيف الأمريكي للمتغيرات الإقليمية في تسوية الصراع
العربي - الإسرائيلي ٦٤ - ٤٧
أ.م.د. أحمد عبد الأمير الأنباري
- ٤- الصراع الأسباني - البريطاني حول جبل طارق بين المصالح
المشتركة والحقوق الوطنية (١٨٩٨-٢٠٠٩م) ١٢٤ - ٦٥
د.أمانى صلاح الدين سليمان
- ٥- عقلنة الخطاب السياسي لتحديد مستقبل العلاقة بين الحكومة
الاتحادية وإقليم كردستان العراق ١٤٨ - ١٢٥
م.د. أيمن أحمد محمد & م.د. رنا مولود شاكر
- ٦- التوجهات الاقتصادية والسياسية لروسيا الاتحادية تجاه الشرق
الأوسط «سوريا نموذجًا» ١٨٦ - ١٤٩
د. أحمد جمعة عبد الغنى حسن & د. رامى على محمد عاشور

• دراسات اللغة العربية:

- ٧- مستويات الخطاب في أدب الرحلة دراسة في شرق وغرب لمحمد
حسين هيكل ٢١٠ - ١٨٩
م.د. ضرغام عدنان صالح الياسري

تابع محتويات العدد ٦٨

الصفحة	عنوان البحث
٢٤٢ - ٢١١	٨- تعدد الآراء في المذهب الحنفي قائم على أصول (الحقيقة والمجاز أنموذجًا م.م. نيراس محمود عبد الرزاق & م.م. هدى محمد محسن
• الدراسات الاجتماعية:	
٢٧٢ - ٢٤٥	٩- مهارات القراءة وعلاقتها بعمليات الذاكرة لدى طلبة المرحلة المتوسطة م.م. د. عدي راشد محمد القلمجي
٢٩٦ - ٢٧٣	١٠- عملية الإصلاح في العراق ودورها في تعزيز ثقافة الاعتدال والتعايش م.م. د. أحمد محمد علي جابر العوادي
٣٢٢ - ٢٩٧	١١- الوضع الاجتماعي العراقي عام ١٩٣١ ورأي الصحافة العراقية.. المدرس/ فيان حسين أحمد
• الدراسات الاقتصادية:	
٣٧٤ - ٣٢٥	١٢- الاستثمار في رأس المال الفكري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة د. محاسن السيد نصر محمود جاد
• الدراسات الفنية:	
٤٠٤ - ٣٧٧	١٣- آليات إعداد الممثل في المسرح العراقي المعاصر «صلاح القصب في مسرح الصورة أنموذجًا» د. عمار عبد سلمان محمد
٤٣٢ - ٤٠٥	١٤- الأبعاد الجمالية لسيمياء التواصل العلاماتي وتمظهراتها في فنون ما بعد الحداثة م.م. د. هिला عبد شهيد مصطفى
٤٦٠ - ٤٣٣	١٥- توظيف استراتيجية المتشابهات لتطوير الانطباع البصري عند طلبة التربية الفنية حول التكوين الفني م.م. د. عمر عنيزي سلمان

تابع محتويات العدد ٦٨

الصفحة

عنوان البحث

• الدراسات اللغوية:

- 16- Влияние членения и порядка слов на грамматическое и семантическое значение простых предложений в русском языке 1-16
Аль Шаммари Маджида Джамиль Ашур
- تأثير تقسيم وترتيب الكلمات على المعنى النحوي والدلالي للجمل البسيطة في اللغة الروسية.
د. ماجدة جميل عاشور الشمري
- 17- Dr. Hamed Gohar and the establishment of the National Institute of Oceanography and Fisheries in Hurghada from 1928-2020 AD 17 - 54
Prof. Ashraf Mo'nes & Dr. Abdelraheam Hamed
- الدكتور حامد جوهر وإنشاء المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد بالغردقة من ١٩٢٨-٢٠٢٠ م
أ.د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس & د. عبدالرحيم حامد أحمد محمود
- 18- The Extent of Knowledge in Iraqi Women To Furnish Bedroom 55 - 76
Siham Muhsin Amwilih Al-Rubaicee
- مدى معرفة المرأة العراقية لتأثيث غرفة النوم
الباحثة/ سهام محسن الربيعي

الوضع الاجتماعي العراقي عام ١٩٣١
ورأي الصحافة العراقية

The Iraqi social situation in 1931
and the opinion of the Iraqi press

المدرس / فيان حسين أحمد
شعبة التأهيل والتوظيف والمتابعة
رئاسة جامعة بغداد



www.mercj.journals.ekb.eg

المخلص:

اعتمدت دراسة بحثي على المنهج الوصفي والتحليلي لرصد وتحليل أهم التحديات التي أثرت على الحكومة والمجتمع العراقي في عام ١٩٣١، وتلخصت أهمية البحث عن مقدرات البلاد أهمها الموارد الطبيعية النفط والبنى التحتية كسكك الحديد والمقدرات العسكرية ك بناء القوة الجوية العراقية، وكذلك أسس تنمية تعليمية.

إن هذه الأسس المبينة أعلاه والتي اهتمت بها الحكومة العراقية آنذاك تناولتها الصحف العراقية بما ينسجم مع طموح الشعب العراقي وتطلعاته في بناء مقدرات الدولة العراقية بعيداً عن هيمنة الانتداب البريطاني، ومن نتائج بحثي تبين تأثير حوالي ثمانية صحف وطنية تناولت في مقالاتها الوضع العراقي ومنها صحيفة الثبات وصحيفة الأخبار وصحيفة السياسة وصحيفة زيان وصحيفة الاستقلال وصحيفة العالم العربي وغيرها من الصحف العراقية الوطنية صاحبة التأثير على الشارع العراقي.

الكلمات المفتاحية: التعليم، السكك الحديد، القوة الجوية، النفط

**Abstract:**

My research study relied on a descriptive and analytical approach to monitor and analyze the most important challenges that affected the Iraqi government and society in 1931 and summarized the importance of researching the country's capabilities, the most important of which are natural resources, oil and infrastructure such as railways, and military capabilities such as building the Iraqi air force, as well as educational development foundations. These foundations outlined above, which the Iraqi government cared about at the time, were covered by the Iraqi newspapers in line with the aspiration of the Iraqi people and their aspirations to build the capabilities of the Iraqi state away from the dominance of the British mandate. From the results of my research, the influence of about eight national newspapers that dealt with the Iraqi situation in their articles, including Al-Thabat newspaper and newspaper Al-Akhbar, Al-Siyasa newspaper, Zayan newspaper, Al-Istiqlal newspaper, Al-Alam Al-Arabi newspaper, and other national Iraqi newspapers that influence the Iraqi street.

Keywords: education, railways, air power, oil

المقدمة:

تناولت في المبحث الأول السكك الحديدية والتي تعتبر من المشاريع الأجنبية المهمة وكان لبنائها في العراق شأن خاص؛ ذلك لأن بداياتها الأولى رافقت صراع الدول الأوروبية من أجل التغلغل في أرض وادي الرافدين وصولاً إلى منطقة الخليج العربي، وإن الخطوط التي شيدت في العراق رافقت في بنائها العمليات العسكرية التي أسفر عنها الاحتلال البريطاني المباشر خلال الأعوام ١٩١٤-١٩١٨. ومن جهة أخرى غدت السكك الحديد من وسائل النقل الحديثة والمتطورة، وقد عاصر تأسيسها حدثين مهمين في تأريخ العراق السياسي أولها: دخول القوات البريطانية إلى العراق خلال الحرب العالمية الأولى التي أصبح العراق في نهايتها إحدى المستعمرات البريطانية في المشرق العربي، وثانيها: نهاية السيطرة العثمانية على العراق التي استمرت لمدة أربعة قرون (١٥٣٤ - ١٩١٧).

أما في المبحث الثالث فتناولت القوة الجوية فبعد الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٧ وبعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة (تحت الانتداب البريطاني) عام ١٩٢١، كانت أنشطة الطيران في العراق آنذاك مقتصرة على الجهات العسكرية البريطانية، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٣١ حيث تأسست القوة الجوية العراقية وذلك حال وصول أول خمس طائرات من نوع جيبسي موث إلى العراق، يقودها خمسة طيارون عراقيون وقد استغرقت رحلة طيارنهم أسبوعين، ووصلوا بغداد في مطار الوشاش وكان باستقبالهم الملك فيصل الأول وأركان الحكومة العراقية، وذلك يوم ٢٢ نيسان ١٩٣١، فاتخذ ذلك اليوم عيد للقوة الجوية العراقية، وبذلك اتجه العراق لتطوير وتعزيز إمكاناته المدنية والعسكرية وبناء دولته الحديثة ومؤسساتها.

وفي المبحث الثالث تناولت التعليم والمعارف، فقد اتصف بكونه مرحلة لا يحسد عليها البلد، فرغم دعوات الملك فيصل الأول المتفائلة بروح عالية نحو الاهتمام بالتعليم والمعارف، إلا إن التعليم لم يبلغ مستوى الطموح لتحقيق الأهداف التربوية



والتعليمية المتوخاة في العراق للأسباب ومنها عدم استقرار الحكومات في عهد الملك فيصل الأول، وكذلك الصراع ما بين الكتل السياسية العراقية منها والأجنبية والتي تحاول جاهدة السيطرة على التعليم باعتبار التعليم والمعارف يعدان العمود الفقري لبناء المجتمعات من خلال المؤسسات التعليمية وكذلك التدخل البريطاني في شؤون الدولة العراقية الحديثة واستغلال ميزانية المعارف وصرف أموالها في غير موقعها من قبل المستشارين والموظفين البريطانيين في دعم التبشيرية والأديرة والكنائس، وعدم وجود كفاءة مهنية واختصاص أكاديمي من قبل معظم وزراء المعارف العراقية وعدم وجود خطط موضوعية لمعالجة المشاكل التربوية أمام تقلبات وتبدل وزارات الدولة المستمر وغيرها من الأسباب التي ساعدت على تأخير حركة التعليم والمعارف في العراق.

وفي المبحث الرابع والأخير، قتناولت الموارد الطبيعية وأهمها النفط، فلقد أخذ الملك فيصل بعد تنويجه على إيجاد الحلول لبعض المشاكل، كما حث في الوقت نفسه الوزراء المسؤولين كافة من خلال خطبه ولقاءاته المباشرة معهم للسعي والعمل على إقامة صناعة وطنية والبدء باستثمار كنوز العراق ولاسيما النفط، لقد رحب الملك فيصل بقدوم الشركات وجلبها الأموال اللازمة لاستثمار كنوز البلد كشركة النفط التركية لكنه طالما ما شدد على العلاقة العضوية بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي في خطاب له في تموز ١٩٢٥، فلقد ارتبط منح أول امتياز لاستثمار النفط في تاريخ العراق بعهد الذي عد ثمنًا لا بد من دفعه للاحتفاظ بالموصل فضلًا عن عده ضمانًا لإيجاد مورد مالي ثابت لخزينة العراق الذي كان بأمس الحاجة له ليتسنى استغلاله في تطوير ميادين اقتصاده المختلفة مما يؤهله في نهاية الأمر إلى الانضمام إلى عصابة الأمم.

المبحث الأول

سكك الحديد وإضراب عام ١٩٣١م

لقد اعتادت إدارة السكك الحديدية أن تضطهد عمالها العراقيين تأمينا لمصالح الأجانب وإرضائهم لهم وعلى هذا المنهج وهذه القاعدة الحديثة أخذت تشن الغارات بين أدنه وأخرى على عمالها الضعفاء، بينما كان العمال يطلبون إرجاع ساعات العمل من الستة إلى الثمانية والأجور اليومية بنسبتها إذا فوجئوا بأمر إدارة السكك القاضي بجعل ساعات العمل أربع عوض الستة والأجور إلى نصفها فلا، فكيف سيكون أثره على حالة هؤلاء العمال وكيف سيكون موقف المسؤولين ورجال الهيئات الوطنية والصحافة العراقية تجاه الاضطهاد الذي تكرر وقوعة على أبناء هذه البلاد وحدهم^(١)، إذ إن الأجانب جميعاً الذين يتقاضون من مالية السكك الحديدية العامة لايشملهم تنقيص الأجور، فكان ردة فعل السكك الحديدية أن اضربوا عن العمل نهائياً؛ وذلك لتنقيص أجورهم بتقليل ساعات العمل^(٢)، وسمي إضراب بغداد عام ١٩٣١ بمسميات عدة، حيث أطلق عليه الإنكليز اسم (الهيجان) من باب الاستخفاف به والتقليل من أهميته وسمي بإضراب الرسوم البلدية، لكن المؤرخ العراقي المعروف السيد عبد الرزاق الحسني سماه (ثورة الشعب الصامتة)، هذا هو الحس الوطني العالي^(٣)، وقد اجتمع المضربين عن العمل في بناية جمعية أصحاب الصنائع في العراق وكانت الجمعية غاصة بهم، وألقيت خطب متعددة، حضر أيضاً بعض ممثلي الجمعيات وبعض الرجال البارزين بناء على طلب الجمعية منهم وجميع الهيئات والكتلات الوطنية والجمعيات والنوادي والأحزاب والمجالس التشريعية معاضدتها، وبعد انتهاء الاجتماع بقي (٧٦) عاملاً تقاضوا من الجمعية دراهم نظراً لضعفهم المالي، وفي صباح اليوم التالي اجتمع خليط من جميع الجمعيات في بناية جمعية عمال الميكانيك العراقية وقرروا تشكيل لجنة لإسعاف العمال.^(٤)

جاء في صحيفة السياسة مقالاً بعنوان «حسم قضية العمال المضربين»



الذي تضمن أن وزير الاقتصاد والمواصلات محمد أمين زكي دعى في ٣ آذار رئيس جمعية أصحاب الصنائع في العراق إلى مكتبه، فذهب إليه وبصحبته محامي الجمعية داود السعدي، وتفاوضوا مع الوزير وبيينوا مطالب العمال التي اضربوا من أجلها، فطلب الوزير من رئيس الجمعية أن يبلغ العمال بالذهاب إلى أعمالهم، وأكد أنه سيتدخل في حسم قضيتهم بصورة مرضية، فأجابه رئيس الجمعية بأن العمال لا يذهبون إلى اشغالهم مالم يتأكدوا من مصدر رسمي أن مطالبهم ستتستجاب ومطلبهم إقصاء الأجانب غير الفنيين، وإذا كان هناك نقص ما يكون شاملا لجميع موظفي القطر وليس مقتصرًا على العمال وحدهم، فطلب رئيس الجمعية ومحاميها من المدير العام للسكك الحديدية رمزي تنش حسم القضية، وإجراء ما يأتي:

- ١- أن يستغني فوراً عن جميع الأجانب غير الفنيين الذين ليسوا من ذوي العقود.
 - ٢- إذا لم تكن رواتب هؤلاء الأجانب (الذين سيستغني عن خدماتهم لنهاية الشهر الحالي) لسد العجز الموجود في الميزانية أن لا يكون باقي العجز مقتصرًا على العمال وحدهم بل يكون بنسبة مئوية متساوية على جميع موظفي القطر وعماله.
 - ٣- أن يحل المقتدرين من العراقيين محل الأجانب الفنيين بأقرب وقت ممكن.
- وقد وافق المدير على هذا الحل المرضي، وسيجري معمول هذا الاتفاق ابتداءً من أول شهر نيسان، وعلى هذا أخبر رئيس الجمعية العمال بهذه الكيفية وطلب إليهم أن يواضبوا على أعمالهم على ما هي عليه الآن لنهاية الشهر الحالي.^(٥)

فإن لعمال السكك الحديدية العراقية حقوقاً كثيرة مضاعفة، وهم نظراً للأزمة المالية لا يطلبون إلا تنفيذ ما يمكن وهذه الطريقة التي طلبنا إجرائها هي أضمن الطرق لمصلحة الفريقين إدارة السكك وأصحاب الصنائع، وإننا نتأمل من الحكومة ومن إدارة السكك أن لانضطر العمال للإضراب ثانية، وأن تلاحظ تنفيذ ما ذكر أعلاه بالتاريخ المذكور.^(٦)

نشرت صحيفة السياسة مقالاً بعنوان « بيان حول إضراب عمال السكك الحديدية

العراقية»، فبعد الاجتماع الذي قام به عمال السكك في ٢٨ شباط / فبراير في ساحة السراي، وكان مجموعهم مايقارب الألف ومائتين عامل، وهم الذين أعلنوا إضرابهم عن العمل منذ الجمعة ٢٧ منه على أثر فشل المفاوضات التي جرت حول تحقيق مطالبهم بين رئيس جمعية أصحاب الصنائع في العراق وبين مدير السكك الحديدية العام، وكان العمال محتشدين بقرب مكتب وزير الاقتصاد والمواصلات الذي قابله رئيس الجمعية ويهتفون بحياة صاحب الجلالة وفخامة رئيس الوزراء ومعالي وزير الاقتصاد وسعادة مدير السكك الحديدية العام ويطلبون من الحكومة أن تتصفهم وتتدخل في مساعدتهم لتحقيق مطالبهم المشروعة التي يطلبونها وهي مساواتهم مع الأجانب في الحقوق وأن لا يكون التقيص والتقليل عليهم وحدهم دون الأجانب المستخدمين معهم، منتظرين من المراجع المذكورة والسلطات المسؤولة ومدير السكك الحديدية العام حول هذه القضية من التدابير الفعالة قبل استئصال الأمر وحدث ما لا يعقل ويحمد.^(٧)

كما جاء في صحيفة بغداد مقال بعنوان «حول الاحتجاجات على جمعية أصحاب الصنائع المقفلة»، فقد قامت الحكومة بالاضطهاد والتي اشغلت الرأي العراقي والمجالس الوطنية وغير الوطنية غلق جمعية أصحاب الصنائع العراقية الجاهدة لاحقاق حق العمال المضاع وتشيتت شمل منتسبيها، فقد كان الحزبان المتأخيان والعمال الاحرار وممثلي الجمعيات ورؤساء الأصناف وعمال السكك الحديدية والشركات المتنوعة والأهلين قد رفعوا احتجاجهم إلى أصحاب الجلالة الملك فيصل والسلطات العليا طالبين فيها فتح جمعية أصحاب الصنائع العراقية المؤيدة، وقد مضى على الاحتجاج مدة كانوا من خلالها ينتظرون من الحكومة الموقرة الإصغاء للاحتجاج حتى يكون دواء ناجحًا لإطفاء بركان عطفهم على جمعية خدمت العمال خدمة صادقة، إلا إننا لا نرى لهذا الاحتجاج أدنًا صاغية.^(٨)

لقد اجتمع أعضاء عمال الميكانيك العراقية في ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٣٢ لانتخاب رئيس للجمعية وفق المادة (٨) من النظام الداخلي، ففاز بثقة الجميع الأستاذ



الميكانيكي محمد صالح القزاز، ثم انتخب سليم أحمد نائباً للرئيس، وقد وافقوا الجميع على اقتراح القزاز القاضي بانتخاب الهيئة الجديدة قريباً، هيئة فنية تؤلف من خيرة الرجال المخلصين بفن الميكانيك والصناعات الأخرى، مهمتها النظر في الوسائل التي ترمي لرقى الصناعة الوطنية وترويجها^(٩)، وقد تمت موافقة أعضاء جمعيتي عمال الميكانيك وأصحاب الصنائع في العراق يوم ٢١ آيار/ مايو ١٩٣٢ على القرار القاضي بتوحيد الجمعيتين باسم (جمعية اتحاد العمال في العراق) وتعديل بعض المواد، وفي ٢٣ آيار رفع المعتمد العام للجمعيتين المذكورتين محمد صالح القزاز بياناً لوزير الداخلية يتضمن تغيير الاسم والتعديلات التي تمت موافقة أعضاء الجمعيتين عليها.^(١٠)

ولقد بلغ عدد العمال العاطلين الذين راجعوا جمعية اتحاد العمال في العراق وسجلوا في سجل البطالة في مركزها العام ببغداد فقط لغاية ٣١ آيار / مايو ١٩٣٢ ألف وسبعمائة عامل والتسجيل لا يزال مستمراً، وأن الجمعية مهمته في مراجعة مجلس الوزراء والوزارات المختصة الطلب إليها بالإيعاز إلى الشركات النفطية وغيرها بعدم جلب عمال أجانب وتكليف هذه الشركات بطلب ما تحتاجه من هؤلاء البطالة المسجلين لدى الجمعية؛ إذ ليس من العدل والانصاف أن يتمتع بخيرات البلد عمال أجانب بينما عمالها يقاسون البطالة، والجمعية تأمل أن الحكومة ستساعدنا على تنفيذ طلبها هذا الذي سيكون سبب لمكافحة البطالة المنتشرة في البلاد.^(١١)

المبحث الثاني

الملاحه الجوية في العراق عام ١٩٣١

في ٥ كانون الثاني / يناير ١٩٣١ قررت شركة الملاحه الجوية الشرقية الفرنسية مد خط جوي بين بيروت وبغداد وسنغافورة عن طريق البنغال، وسيتهي هذا الخط فيما بعد بالهند الصينية^(١٢)، ووافق المجلس النيابي في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٣١ على انضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية المتعلقة بتنظيم الملاحه الجوية؛ نظرًا إلى أن الحكومة العراقية ستستلم المطارات الإنكليزية الحاضرة وتصبح ذات قوة جوية كبيرة.^(١٣)

نشرت صحيفة السياسة حول مسألة رف الطيران العراقي الذي سيغادر إنكلترا قادمًا إلى بغداد في خلال شهر نيسان، وإن هذا الرف مؤلف من خمس طائرات من نوع الفراشة وسيكون نواة للقوة الجوية العراقية التي سوف يكمل تأليفها في عام ١٩٣٤، وستطير الطائرات من بريطانيا إلى بغداد بطريق أواسط أوروبا والأستانة وحلب في مدة تقارب العشرة أيام، ويقودها طيارون عراقيون تدربوا حوالي ثلاث سنوات في بريطانيا.^(١٤)

كما نشرت أيضًا صحيفة الاستقلال مقالا بعنوان «ألمانيا ترفض مرور رف الطيران العراقي»، فقد رفضت ألمانيا مرور رف الطيران العراقي من فوق أراضيها وإن لهذه الحركة علاقة وثيقة بالمنع الذي جابهه المنطاد جراف تسبلن (Graf Tesplin) وعدم السماح له بالمرور فوق الأراضي العراقية.^(١٥)

وقد كتبت وزارة خارجية العراق إلى المفوضية العليا في بيروت تعلنها أن موعد مرور هذه الطائرات في سماء لبنان وسوريا يكون بين ٥-٧ نيسان /أبريل^(١٦)، لذلك ووفقًا للاتفاقيات الدولية العليا وترجوها أن تجيز لهذا السرب العراقي أن يطير في جو البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي، أما المفوضية، فقد أشعرت للمعتمد الفرنسي في بغداد المسيو ليبسيه (Monsieur Lipseh) بأنها وافقت على ماطلبته



الحكومة العراقية ولا تترى مانعاً يحول دون طيران السرب العراقي في سماء لبنان وسوريا^(١٧)، وقررت السلطات العسكرية والإدارية في لبنان وسوريا تقديم جميع التسهيلات الممكنة للسرب الجوي العراقي التي سيمر ببيروت ودمشق في طريقة إلى العراق والاشتراك في الاحتفال بضباطه وتعد هذه المجاملة دليلاً على توثيق العلاقات بين بلاد العراق وقصر الصنوبر^(١٨).

غادر رف الطائرات لندن إلى بغداد وسيصل إلى الرمادي في ١٨ نيسان / أبريل ويكون في بغداد ١٩ منه^(١٩) ووزعت أمانة العاصمة بطاقات الدعوة إلى حفلة استقبال الرف العراقي الملكي الذي سيقام في مطار الوشاش في ٢١ نيسان/ أبريل، وتحت رعاية جلالة الملك فيصل الأول أقيم الحفل لاستقبال الطيارون العراقيون والذين (نسجوا ثوب استقلالهم بأيديهم)^(٢٠).

فبعد أن غادروا الطيارون مطار الوشاش توجهوا نواً مع رؤساء دوائر الجيش العراقي وبعض أقاربهم إلى وزارة الدفاع^(٢١) حيث اجتمعوا بوزير الدفاع جميل الراوي، فأعرب لهم عن شدة سروره وارتياحه إلى العمل الباهر الذي قاموا به بطيرانهم هذه المسافة البعيدة من بريطانيا إلى العراق^(٢٢).

كما وصلت ثلاث طائرات عراقية يقود الطائرة الأولى المقدم كارتي معاون مفتش القوة الجوية العراقية، ويقود، الثانية الملازم عبد الواحد حلمي، والثالث يقودها إبراهيم بن جواد، ونزلت في الساعة الحادية عشرة والنصف زوالية إلى جانب طائرات السرب الأول، وقد تم استقبالها من قبل تحسين قدرتي مندوباً عن البلاط الملكي وكل من وزير الدفاع وضابط الطيران وكبار ضباط الجيش العراقي وبعض ضباط القوة الجوية البريطانية وأحمد المناصفي سكرتير وزير الدفاع، إلا إن من المؤسف هو سقوط الطائرة العراقية الرابعة أثناء هبوب عاصفة وذلك في محل بين الرملة وبيت لحم، وقد تحطمت وأصيب قائدها مجد الدين النقيب الملازم الثاني برضوض في جسمه^(٢٣).

وبعد وفاة الملك فيصل. الأول، بدأ أول نشاط للطيران المدني العراقي، حيث تأسست (جمعية الطيران العراقي)

برعاية وعناية من الملك غازي، وغايتها نشر الوعي الجوي بين الشباب العراقي بالدرجة الأولى، وكانت جمعية ذات نفع عام تأسست بموجب قانون الجمعيات العراقي النافذ آنذاك، فساهمت الجمعية من خلال نشاطاتها ليس في نشر الوعي بين الشباب وحسب، بل في دعم وإسناد القوة الجوية العراقية الناشئة والتي قد تأسست في عام ١٩٣١ كما أسلفنا.

المبحث الثالث

سياسة التعليم في العراق ولجنة منرو

ذكرت صحيفة الثبات مقالاً بعنوان (سياسة التعليم)، فلقد أسفرت التجارب الأخيرة عن سقم السياسة التعليمية المتبعة في العراق وعن فشل مريع في جميع المناهج والخطط^(٢٤)، وشعرت الحكومة قبل أي أحد بهذه الحقيقة المؤلمة، فأخذت تستقدم الأجانب وتعدّد المؤتمرات في سبيل تقرير سياسة جديدة في التعليم فاستقدموا (منرو أو لجنة الكشف التهذيبي) بعد أن تلقى برقية من الدكتور متي عراوي مدير دار المعلمين الابتدائية في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٣١ يستخرج رأيه في تشكيل لجنة لزيارة العراق وتقديم تقرير عن مشاكل التعليم في العراق بأسرع وقت ممكن، وافق منرو (Monroe) ووصل بغداد ٦ شباط / فبراير ١٩٣٢ وما إن وصلت اللجنة إلى بغداد حتى باشرت عملها حالاً. (٢٥)

فالمناهج التي اعتمدت كانت هدفها لإخراج موظفين ليس إلا، ولعل أكثر الأخطاء وضوحاً هو السياسة الجديدة التي اتبعت نحو المدارس العالية وإلقائها وفق مشورة الخبراء الماليين الأجانب، والكل يعلم أن بلادنا زراعية، وإذا كان هناك ما يجب



إدخاله إلى المدارس وتشجيع الاختصاص فيه، فهو الزراعة الحديثة وفنونها وتأسيس المدارس الزراعية ليس في مراكز المدن فحسب بل في القرى لتزويد الزراع بأحدث الوسائل الزراعية ومدعم بالمعلومات العصرية التي تقضي في تحسين الزراعة الناشئة في هذه البلاد، ولكن مع الأسف قضي على مدرسة زراعية واحدة بحجة الاقتصاد وعجز الميزانية، فالتحصيل العالي ضرورياً لمثل بلادنا؛ لأن الاستعمار لا يتخوف من التحصيل الابتدائي أو الأولى الذي يزود الطالب بمعلومات أولية، إنما يتخوف من التحصيل العالي الذي يفتح أمام الطالب باب الاطلاع الواسع والمحاكمة والمناقشة التي توسع مداركه وتجعله يقدر حالته ويتمرد على وضعه الراهن، فالغاء هذه المدارس العالية تؤثر تأثيراً سيئاً على البلاد من الناحية السياسية^(٢٦).

كما جاء في مقال آخر بعنوان «أغراض المستعمر تنفذ إلى مؤسساتنا العلمية»، فإن لجنة منرو (Monroe) تقدم جاءت إلى العراق وزارت المدارس زيارة السائح المتفرج وتقدم تقريرها وبعدها ترجع إلى بلادها، ففي بداية الأمر لم يتمكن الشعب من الاطلاع على تقرير الدكتور منرو (Monroe) بكاملة إذا كانت لا تزال وزارة المعارف تعمل على ترجمته وطبعه، وتم معرفة الشي القليل منه من خلال صدد ردود ساطع الحصري التي تناولت التقرير من نواحيه التربوية العلمية البحتة، إلا إن الصحف تطرقت إلى إهمال الحصري من نواحي سياسية خطيرة وردت في التقرير، والبحث عن السبل الاستعمارية التي سلكت في سبيل الحيلولة دون هذا الشعب عن بغيته في الحرية والاستقلال، ومعرفة التغلغل للمشينة الاستعمارية إلى المعاهد العلمية، وكيف أملت إرادتها على بعض الوزارات التي كانت للأسف عوناً للأجنبي على هذه البلاد، فقد سبق أن تم إغلاق المدارس العالية، فقد ألغيت جامعة آل البيت التي كانت النواة للنهضة العلمية المرتقبة في البلاد بحجة الاقتصاد المزعوم، وكذلك مدرسة الزراعة ألغيت بالحجة نفسها ودار المعلمين العليا وغيرها من المدارس وأن إلغاء المدارس لم يكن سبب الاقتصاد المزعوم، وإنما كما قال منرو (Monroe) في تقريره

بصريح العبارة: «.. قد اختمرت لدينا فكرة صريحة بأن زيادة الشبان الذين تعلموا تعليماً أكاديمياً خطر على استقرار الحالة السياسية في أي بلد من البلدان» ويشير إليها بعبارة أوضح بقوله: «... أن وجود جامعة في قطر قليل السكان كالعراق يؤدي إلى خلق فئة كبيرة من المنورين البطالين الذين يستطيعون أن يقودوا قلائل سياسية^(٢٧)».

إن إدارة المعارف في عهد الوزارة السابقة كانت تسير في كثير من الأمور على نقيض توصيات منرو (Monroe) وآرائه، فألغت مدرسة الهندسة، بينما هو يحذو بقاءها وحتى تفريغها وتوسيع منهاجها، وقد أفرطت تلك الوزارة في نقل المعلمين وتحويلهم بينما التقرير يحذرهم من العواقب السيئة لذلك، وبعد تولي الوزارة الحالية كراسي الحكم قامت المعارف بنشر التقرير وذلك بإرساله إلى جميع مدارسها، فكان يجب على الوزارة السابقة عند تلقي الحكومة للتقرير كان عليها أن تجمع لجنة فنية مسؤولة للنظر في مضامينه والبت في ما يجب أن ينفذ من التوصيات وما يهمل وإلا فلا يكون التقرير غير كتاب يحتوي على آراء خاصة لجماعة غير مسؤولة، وإذا فات هذا الأمر الوزارة السابقة فعلى الوزارة الحالية إتمامه، وكانت الأمانة العلمية تقضي على وزارة المعارف أن توزع على مدارسها نقد الحصري إياه أيضاً مادامت هي تبخل بقول كلمتها الفنية، وفي ذلك ما يعوض نوعاً ما عن إهمالها قول كلمتها.^(٢٨)

المبحث الرابع

النفط العراقي والصحافة العراقية

حين تنبأ النفط كأبرز العوامل المؤثرة في السياسات البريطانية والأمريكية حيال العراق، أدت الجهود البريطانية في تلك الحقبة إلى إغلاق الأبواب أمام الشركات النفطية الأمريكية، وأدت السياسة الرسمية الأمريكية في واشنطن إلى ربط المصالح الوطنية مع مصالح النفط التجارية بعد أن أصبح النفط مصدر قوة سياسية إلى جانب قوته الاقتصادية والصناعية، فبات من المؤكد أن المصالح الوطنية في كلا البلدين قد



تعلقت بالمصادر النفطية الخارجية^(٢٩)، وعلى هذا الأساس المصالح الوطنية لتلك الدول بدأت عملية استغلال النفط العراقي، في حين غابت المصلحة الوطنية في عقود الامتياز إلا فيما يتعلق بالقروض والاستخدام المحلي والضرائب. ومن جانب آخر، برز النفط في سياسة الأحزاب المعارضة كرد للاستغلال الإمبريالي الذي فرضه الاحتكار النفطي الذي يجب تحويله إلى قاعدة للحركة الشيوعية، وخرجت هتافات في العراق تقول (أخرجوا من بلدنا أيها الإمبرياليون الأنجلو-أميريكيون)^(٣٠)، وإن بروز الحركات الوطنية في العراق كحركات مؤثرة على الأوضاع السياسية إلى جانب نماء الوعي النفطي بين القوى السياسية العراقية قد جعلت من موضوع تصفية الشركات النفطية وتحرير العراق من سيطرتها من أبرز أهدافها، أوجدت هذه القوى من خلال الصحف والأحزاب السياسية في تلك الحقبة من قضية امتيازات النفط العراقي سبيلا للتحرر السياسي الذي لا يتم إلا بتحرير البلاد اقتصادياً^(٣١).

فالعراق حين نال استقلاله السياسي ظل يشعر في حالات متعددة بالإحباط؛ لأن مصادره الطبيعية لم يزل يستغلها المستثمرون الأجانب لخدمة مصالح العالم المتقدم على حساب المصالح الوطنية في السيادة على المصادر الطبيعية، فلم تكن الشركات المساهمة في امتياز النفط العراقي راغبة بالسماح بتطوير هذه المنطقة وزيادة إنتاج النفط لمنافسة إنتاج النفط العراقي وراغبة بتأجيل استثمار النفط العراقي ولاسيما أن مصادرها النفطية الأخرى كانت ولا تزال ملبية للاستهلاك العالمي.^(٣٢)

بينما كانت المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة النفط العراقية الممثلة لعدة شركات إنكليزية وأمريكية وفرنسية وهولندية حول تعديل الامتياز الذي نالته لاستثمار بترول العراق على وجه أكثر ملائمة للمصلحة العراقية، وبينما كان العراقيون يراقبون بفارغ الصبر نتائج هذه المفاوضات ويتوقعون أن تسفر عما يحمل الشركة على احترام الحقوق العراقية وعدم العبث بالمواد الضامنة لمصالحهم من الامتياز، وقد نشرت صحيفة الفرات ما أدلت به الصحف السورية بحديث خطير أدى

به رئيس جمهورية اللبنانية وقد جاء فيه «أن طرابلس الشام ستكون منتهى الخط الحديدي وأنابيب النفط العراقي وأن يكون طريقها إلى هذه الميناء السورية في خط يمتد من العراق إلى تدمر فحمص فطرابلس، ويجب على الحكومة العراقية أن تمر بهذا الحديث من دون أن تعيره أهمية خاصة ومن دون أن توجه أنظار أرباب العلاقة بمشروع النفط إلى أنها لن تقبل البية بهذا الطريق الذي يسعى الفرنسيون إلى جعله ممراً للأنابيب النفطية والخط الحديدي، فالنفط عراقي بحت، وكل مشروع له صلة به لم يتم من دون مراعاة المصلحة العراقية قبل أية مصلحة أخرى والعراق لا يكون مطمئناً إلى مستقبله التجاري والاقتصادي والعسكري إلا إذا كان طريق الرطوبة ممراً لخط الأنابيب والسكة الحديدية، فيجب على الحكومة أن تلتفت نظرها إلى حديث رئيس جمهورية لبنان والحث في الدفاع بالحزم عن مصلحة البلاد في مشروع الأنابيب والسكة حتى لا تكون الصفقة خاسرة^(٣٣).

كما إن مجلس إدارة الشركة النفطية قد أوفد من لندن إلى بغداد السر جون كادمن مدير الشركة ليحسم القضية نهائياً، وسيصل في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٣١ إلى بغداد وسيعقد مع حكومة العراق اتفاقية جديدة تعدل الاتفاقية الحاضرة التي بقيت منها المواد المختصة بمنفعة العراق الضئيلة حبراً على ورق، وكان تعيين وزير الاقتصاد والمواصلات مزاحم الباجه جي له صلة قوية بالقضية النفطية؛ نظراً إلى إنه هو الذي عقد باسم الحكومة العراقية، كما كان مطلع منذ زمن طويل على سير القضية، وأما أنها ستحل، فهذا أمر محقق، لكن التكتّم الشديد الهائل شامل في بغداد وجميع نواحي الأفضية، ومن المحال أن يتسرب إلى الصحافة شيء يشفي الغليل، فإن القضية النفطية لاتقل أهمية وخطورة عن المعاهدة، بل إنها أعظم وأهم؛ لأن ثروة العراق ورفاهيته وحياته مبنية عليها، فقد قبل بعد الإحصاء الدقيق أن ما يمكن العراق اكتسابه من حصة نفطه يكفي؛ لأن يؤلف مبلغ ميزانيته أو القسم الأكبر منه بحيث إن جميع الضرائب إذا الغيت، كان في موارد النفط ما يقوم مقامها ويريح



كواهل العراقيين من أنقال الجبايات المتنوعة، ولأجل هذا شهد العالم بأسره أن العراق غني وسعيد كما أن لأجل هذا وحده كان للعراق اسم في العالم^(٣٤).

كما نشرت صحيفة الاستقلال مقالا بعنوان «مقترحاتنا في المفاوضات النفطية»، فتضمن اقتراح اتباع سياسة الباب المفتوح وهي السياسة الوحيدة التي تبغيها، وهي الأساس في كل المفاوضات؛ لأن هذه السياسة هي التي تملأ الشروط التي هي من صالح العراق، فإذا دخلت ميدان التزام شركات عديدة يحصل العراق على أحسن الشروط وأكثرها ملائمة، فسياسية الباب المفتوح هي الكل، في الكل وهي أساس كل المفاوضات^(٣٥)، وأن قضية النفط والمفاوضات بين الحكومة العراقية والسر جون كادمن مدير شركتي النفط لاتزال مغلقة بغلاف من التكم، وأن الاتفاق أوشك أن يتم على توسيع مناطق امتياز شركة النفط العراقية، وحسب طلبها والذي يشمل على استثمار عشرة آلاف ميل مربع، وأن حدود مناطق الامتياز الجديد تصل يميني الزاب الأكبر ويميني دجلة مقابل مصب الزاب الكبير، وأما المناطق الممتدة من يميني الزاب الأكبر لآخر حدود العراق الشمالية، ومن يميني دجلة في مصب الزاب الأكبر إلى حدود العراق الشمالية، فيكون العراق حر في وضعها بالمزيدة، كما إن شركة النفط العراقية ستقدم إلى العراق نوعين من البدلات النقدية، مقابل المناطق التي ستحصل عليها في الامتياز الجديد، فالنوع الأول بدل إيجار سنوي يقدم حالا مقدرة ٢٠٠ ليرة إنكليزية والنوع الثاني سلفة سنوية تقدم كذلك حالا مقدارها ٢٠٠ ألف ليرة إنكليزية أيضاً على أن تقطع هذه السلفة من حصة العراق التي لا تزيد من أربعة شلينات من كل طن نفط عندما يخرج النفط، ويضاف إلى هذا تخفيض أسعار النفط لأهل العراق ٣٥% من مقدار الأسعار الباهضة^(٣٦)، كما إن شركة النفط العراقية تريد أن يمتد خط الأنابيب من كركوك لى أبي كمال، ومن هناك يسير فرع من الخط إلى حيفا والفرع الآخر إلى طرابلس حسب طلب الدولة الانتدابية على سوريا، بينما كانت الحكومة العراقية تطمح أن يكون خط الأنابيب من تكريت إلى الرطبة ويتفرع منها إلى حيفا

وإلى طرابلس، فترى الحكومة لنفسها منفعة خاصة في أن تكون الرطوبة نقطة مرور بالرغم من أن الخط يطول حينئذ زهاء ٢٠٠ كيلومتر^(٣٧).

كما ذكرت في مقال آخر بعنوان «حول المفاوضات النفطية»، أخيراً... قد سمحت الحكومة أو المجلس النيابي كثرة المطالبات الصحفية وشدتها بشأن معرفة الخطة الحكومية في المفاوضات النفطية الحاضرة، فوجه أحد أعضاء الحزب الحكومي عبد الجبار التكريتي سؤالاً إلى الحكومة في هذا الشأن، وسيقرأ في جلسة ٦ شباط / فبراير ١٩٣١، وعلى هذه الطريقة، ستقول الحكومة كلمتها في الموضوع، فهل الكلمة وافية تخرج الحالة من نطاق التكتّم الشديد الهائل إلى ميدان التصريح؟ وهل يعطي الجواب في حينه أم يجال ويؤجل إلى جلسة أخرى؟...^(٣٨)، ويقال: إن حكومة العراق كانت تريد أن تقسم الأراضي بصورة أن تتال الشركة النفطية صاحبة الامتياز منطقة (ولاية الموصل) وهي أغنى الأراضي؛ إذ إن فيها معظم الآبار وتتال الشركة الثانية (B.O.D) حق استخراج نفط ولاية بغداد، ولكن هذا التبرير لم يحظ بالقبول، فإن الشركة النفطية صاحبة الامتياز تصر على أن يكون كل الامتياز في يدها وتدفع ٥٠٠ ألف ليرة في السنة مقابل عدم استخراج النفط، وأما حكومة العراق فتريد بعكس ذلك أن يكون العوض عظيمًا إلى حد أنه يجعل الشركة تثرى من الأصلح لها أن تستخرج النفط سريعًا.^(٣٩)

جاء في صحيفة الاستقلال مقالا بعنوان «لقد كسر الصندوق وأوشك الذهب أن ينهب»، ونعلم أن أعضاء الحكومة ليس منهم من له الخبرة الكافية في قضية النفط كما إنهم لم يستعينوا بخبراء فنيين يزودهم بالآراء والمشورة اللازمة لذلك تضع المفاوضات العراقي أمام عدة مقترحات لا يفهمها ويحتاج إلى درسها وتمحيصها، أما الشعب وخاصة الصحافة والأحزاب، فإنهم لا يعلمون عن هذه القضية النفطية الكبرى إلا ما تنشره الصحف الأجنبية؛ وذلك لتكتّم الحكومة الشديد التي أبت أن تزود الرأي العام العراقي حتى بأساس المفاوضات وهل هي تتفاوض على أساس إلغاء الامتياز



القديم وهو باطل أم على أي أساس ترى؟^(٤٠)، كما ذكرت صحيف السياسة أن شركة النفط العراقية تطلب من حكومة العراق إعفاءها من ضريبة الدخل استثناءً؛ لأنها خاضعة لدفع هذه الضريبة عينها في بريطانيا، فإذا ماخضعت لدفعها في العراق فيصيبها الأبحاف، وكان الأبحر بهذه الشركة أن تراجع في هذا الصدد الدول المرتبطة بها الشركة من حيث تابعة أعضائها وجنسياتهم تلك الدول التي تكونت من أموال رعاياها وسائل استثمار الآبار النفطية في العراق^(٤١).

ولأسباب ذاتها، ذكرت صحيفة الثبات مقالا بعنوان «تمصل الشركة عن الدفع واضراره باعتبار الدولة المالي»، فلقد تمادت الوزارة في تساهلها تجاه الشركة واستسلامها المريع لمطالبها ورغباتها في استنزاف موارد البلاد الحيوية، وأن تسايورها حتى هذه الساعة التي برز فيها جشع الشركة وأطماعها للحصول على كنز البلاد الثمين بلا عوض، وقد بقيت الوزارة مكتوفة الأيدي تجاه هذه الشركة التي لاقى العراق منها الأضرار الجمة، فقد كانت الوزارة السعيدية عند حسن ظن الشركة.^(٤٢)

كما نشرت صحيفة العالم العربي مقالا بعنوان «لماذا انقطعت المفاوضات النفطية»، ويقال إن المفاوضات انقطعت بسبب ضريبة الدخل التي تصلبت الشركة في عدم قبولها رغم من أن الاتفاقية الأصلية لا تجعل الشركة مستثناء من الضرائب، فاستؤنفت المفاوضات وعقدت الاجتماعات المتوالية في البلاط الملكي نفسه وحضره الملك فيصل والمعتمد السامي البريطاني ومشاوره الحقوقي ورئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والمالية والعدلية ومستشاريهم ومدير الشركتين النفطيتين ومعاونيه وسكرتيه، وتعاقبت الأيام والأسابيع، وكانت الآمال معقودة على أن تحسم القضية بما يوافق مصالح كلا الفريقين، ولم نسمع إلا بأن الاصطدام نشأ إزاء بعض النقاط، وأن الشركة لم توافق على بعض المطالب العراقية المشروعة وأن الشركة قطعت حبل المفاوضات وأن مديرها سافر إلى فلسطين^(٤٣)، وفي مقال كتبه صحيفة الثبات بعنوان (عود إلى النفط)، تبين المعارضة للوزارة ليس كونها قد أبرمت اتفاقاً عُبن فيه العراق ذلك، لأنه بات معلوماً

ومفرغاً منه، ولكن المعارضة كانت على أن الكرامة تقضي على الوزارة أن تخلي كراسي الحكم لمن هو أهل لها، وأن تدعن للحقيقة الراهنه وهي عجزها عن تحمل المسؤوليات العظمى التي لا يستطيع احتمالها إلا الكاهل الذي الذي خلق للخدمة العامة، فإن الكرامة تقضي على الوزارة أن تترك مراكز الحكم بعد أن فشلت حتى في تنفيذ اتفاق هي وقعته بنفسها، وإذا دل ذلك على شيء، فإنما يدل على أن الشركة لم تعد ترهب جانب الحكومة بعد أن عجمت عودها وعرفت دخلتها، فالبقاء على الكراسي وتصريف الوقت عبثاً في المكاتبات والمحادثات والمحاويرات لايجدي نفعاً إن لم يؤد إلى أضرار جمة تؤول حتما إلى الإخلال باعتبار الدولة المالي، فيجب أن تحيل الحكومة القضية إلى التحكيم ليصدر القرار لصالح العراق وإجبار الشركة على الدفع^(٤٤).

كما نشرت صحيفة بغداد مقالاً بعنوان «هل فاز العراق بحصته من نفطه؟؟»، فيقال إن نوري السعيد قد انتصر على الشركة بحصوله على (٥٧٨) ألف ليرة بدل (٤٠٠) ألف ليرة ذهبية ونحن نقول لو لم يكن الغنم عظيم بجانب الشركة، لما تأخرت عن دفع الأربعمائة ليرة من الذهب لحظة قصيرة ولما احتاجت القضية إلى مفاوضة جديدة، وأن الفائض الذي استفادت منه الشركة فالعزم كل العزم كان من حظ العراق المسكين^(٤٥).

واجهت الوزارة السعيدية الثانية موقفاً حرجاً كل الحرج وليس في العراق فرد يعذرها إذا هي لم تتمكن في هذه المرة أيضاً بما يلزمها الشرق السياسي من تنفيذ منهجها المذاع، فأمامها طريقان لا ثالث لهما، إما أن تعلن إلغاء الامتياز القديم وتقصي الشركة العراقية من الميدان النفطي فاتحة الباب أمام الشركات الأخرى أو تنسحب الوزارة من ميدان العمل لعجزها عن تنفيذ منهاجها وإلا فيرسخ الاعتقاد في الأذهان أن الوزارة فضلا عن كونها لا تبالي بما تعاهد الأمة عليه في منهاجها لم تودع هذه الخطة إزاء المشكلة النفطية في منهاجها إلا لكسب رضى المجلس وإيصال سفينه المعاهدة إلى ميناء السلامة بالإبرام في البحر النفطي^(٤٦).

كما حدث في الوزارة تبدلات بين الوزراء، فإن هذه ليست مجرد تبديل، وإنما



ستتناول التبادل بالكرسي وهي سياسة جديدة ابتكرها نوري السعيد، إلا إنه لافائدة من وراء ذلك مادام زمام الحكم بيد حزب واحد، فالاتجاه هو بعينه والوضع على حالته، فلم يكن القصد الأساسي من التبدل بل لا بد هناك من اختلاف بين عناصر الوزارة في بعض القضايا حتى يحدث الانشقاق؛ إذ لا يعقل أن الصفاء يولد التباعد والإقالة ولعل فخامته شعر بضعف وزارته، وأنها ملاقيه صعوبات جمه تحتاج إلى قوة جبارة وعقول حكيمة لتذللها^(٤٧).

قدمت الحكومة إلى مجلس الأمة لائحة الاتفاقية المنعقدة في ٢٠ نيسان ١٩٣٢ بينها وبين شركة استثمار النفط الوطنية المحدودة^(٤٨) (B. O. D)، كما انفضت قضية امتياز نفط غربي دجلة الممنوح للشركة النفطية الثانية (B. O. D) المحدودة، وقد وافق المجلس النيابي عليه في ١٤ آيار / مايو ١٩٣٢. فإن المهم في القضية النفطية، وقد أصبحت بأيدي الشركات مناطق النفط في شرقي نهر دجلة وغربه هو أن تحرص الحكومة أولاً على أن لا تتجاوز أية شركة عن حقوق العراق الصريحة التي ينص عليها الامتياز، وثانياً أن تحسن الحكومة الاستفادة من المبالغ والفوائد النفطية^(٤٩).

الخاتمة:

حاولت الدولة العراقية منذ تأسيسها بناء دولة قوية بعيدة عن الاستعمار والانتداب البريطاني، حيث كانت بريطانيا تتحكم بالقرارات السياسية والاقتصادية للدولة العراقية خوفاً منها من نشوء دولة قوية معتمدة على مقدراتها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية وقوتها العسكرية وثقافتها التعليمية.

رغم هذه التحديات وضعت الدولة العراقية آنذاك اللبنة الأساسية في بناء هذه المقدرات المبنية في بحثي والتي بمرور الوقت أثمرت هذه الجهود التي بذلتها الدولة العراقية في بناء ودعم هذه المقدرات.

الهوامش

- (١) صحيفة الاستقلال. بغداد. العدد ١٥٤٨. ٢٦ شباط ١٩٣١.
- (٢) صحيفة الاستقلال. بغداد. العدد ١٥٤٩. ٢٧ شباط ١٩٣١.
- (٣) صحيفة العالم العربي. بغداد. العدد ٢٢٤٠. ١٩٣١.
- (٤) صحيفة العالم العربي. بغداد. العدد ٢١٣٨. ١٤ آذار ١٩٣١.
- (٥) صحيفة السياسية. بغداد. العدد ٣٩٦. ٥ آذار ١٩٣١.
- (٦) صحيفة العالم العربي. بغداد. العدد ٢١٤٠. ٦ آذار ١٩٣١.
- (٧) صحيفة السياسة. بغداد. العدد ٣٢٩. ١ آذار ١٩٣١.
- (٨) صحيفة بغداد. بغداد. العدد ١١. ١٧ تشرين الأول ١٩٣١.
- (٩) صحيفة بغداد. بغداد. العدد ٣١. ٢٩ نيسان ١٩٣٢.
- (١٠) صحيفة بغداد. بغداد. العدد ٣٥. ٢٨ آيار ١٩٣٢.
- (١١) صحيفة بغداد. بغداد. العدد ٣٦. ٢٩ آيار ١٩٣٢.
- (١٢) صحيفة العالم العربي. العدد ٢٠٩٥. ١١ كانون الثاني ١٩٣١.
- (١٣) صحيفة العالم العربي. العدد ٢٠٩٧. ١٣ كانون الثاني ١٩٣١.
- (١٤) صحيفة السياسة. العدد ٣٩٩. ٩ آذار ١٩٣١.
- (١٥) صحيفة الاستقلال. العدد ١٥٨٦. ١٢ نيسان ١٩٣١.
- (١٦) صحيفة زيان. السليمانية. العدد ٢٧٨. ٩ نيسان ١٩٣١.
- (١٧) صحيفة العالم العربي. العدد ٢١٥٤. ٢٢ آذار ١٩٣١.
- (١٨) صحيفة العالم العربي. العدد ٢١٦٦. ٥ نيسان ١٩٣١.
- (١٩) صحيفة العالم العربي. العدد ٢١٧١. ١١ نيسان ١٩٣١.
- (٢٠) صحيفة العالم العربي. العدد ٢١٧٧. ١٩ نيسان ١٩٣١.
- (٢١) صحيفة العالم العربي. العدد ٢١٧٩. ٢ نيسان ١٩٣١.
- (٢٢) صحيفة العالم العربي. العدد ٢١٨٣. ٢٦ نيسان ١٩٣١.
- (٢٣) صحيفة الثبات. العدد ٢٥. ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٢.
- (٢٤) صحيفة الثبات. العدد ٩٢. ١٤ حزيران ١٩٣٢.
- (٢٥) الهلالي، عبد الرزاق. تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢. بغداد. دار الشؤون الثقافية العامة. ٢٠٠٠. ص ٣٥٢-٣٥٤.
- (٢٦) صحيفة الاستقلال. العدد ١٧٠٤. ٢٩ حزيران ١٩٣٢.



- (٢٧) صحيفة الاستقلال. العدد ١٧٠٧. ٣ تموز ١٩٣٢.
- (٢٨) صحيفة الأخبار، العدد ١٩٣. ٦ كانون الأول ١٩٣٢.
- (29) American interests and Policies in the Middle East 1900-1939. John, De novo. Minneapolis. 1963. P363.
- (٣٠) بطاطو، حنا. العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ١٩٩٠. ص ٢٧٥.
- (٣١) التكريتي، عصام شريف. العراق في الوثائق الأمريكية من (١٩٥٢-١٩٥٤). بغداد. ١٩٥٥. ص ٩.
- (٣٢) العلام، مهذب يوسف. الهلال الخصيب في الوثائق الأمريكية. بغداد. مؤسسة الرسالة. ٢٠٠٨. ص ٢٥٥-٢٥٦.
- (٣٣) صحيفة الفرات. العدد ٥. حزيران ١٩٣٠.
- (٣٤) صحيفة العالم العربي. العدد ٢٠٩٧. ١٤ كانون الثاني ١٩٣١.
- (٣٥) صحيفة الاستقلال. العدد ١٥٤٧. ٢٥ شباط ١٩٣١.
- (٣٦) صحيفة العالم العربي. العدد ٢٠٩٨. ١٥ كانون الثاني ١٩٣١.
- (٣٧) صحيفة العالم العربي. العدد ٢١٠٩. ٢٨ كانون الثاني ١٩٣١.
- (٣٨) صحيفة العالم العربي. العدد ٢١١٥. ٤ شباط ١٩٣١.
- (٣٩) صحيفة العالم العربي. العدد ٢١٣٥. ٢٨ شباط ١٩٣١.
- (٤٠) صحيفة الاستقلال. العدد ١٥٥٠. ١ آذار ١٩٣١.
- (٤١) صحيفة السياسة. العدد ٣٩١. ٢٧ شباط ١٩٣١.
- (٤٢) صحيفة الثبات. العدد ١٥. ١٧ كانون الثاني ١٩٣٢.
- (٤٣) صحيفة العالم العربي. العدد ٢١٣٧. ٣ آذار ١٩٣١.
- (٤٤) صحيفة الثبات. العدد ٢٠، ٢٢. ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٢.
- (٤٥) صحيفة بغداد. العدد ٢٤. ٥ آذار ١٩٣٢.
- (٤٦) صحيفة السياسة. العدد ٣٩٤. ٣ آذار ١٩٣١.
- (٤٧) صحيفة بغداد. العدد ٣٥. ١٢ آذار ١٩٣٢.
- (٤٨) صحيفة العالم العربي. العدد ٢٤٩٦. ١٥ أيار ١٩٣٢.
- (٤٩) صحيفة العالم العربي. العدد ٢٥٠٦. ١٥ أيار ١٩٣٢.
- المصادر والمراجع

١. الهلالي، عبد الرزاق. تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢. بغداد. دار الشؤون الثقافية العامة. ٢٠٠٠. ص ٣٥٢-٣٥٤.
٢. التكريتي، عصام شريف. العراق في الوثائق الأمريكية من (١٩٥٢-١٩٥٤). بغداد. ١٩٥٥. ص ٩.
٣. العلام، مهدي يوسف. الهلال الخصيب في الوثائق الأمريكية. بغداد. مؤسسة الرسالة. ٢٠٠٨. ص ٢٥٥-٢٥٦.
٤. بطاطو، حنا. العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ١٩٩٠. ص ٢٧٥.
5. American interests and Policies in the Middle East 1900-1939. John, De novo. Minneapolis. 1963. P363.

الصحف:

١. صحيفة الثبات.
٢. صحيفة الأخبار.
٣. صحيفة السياسة.
٤. صحيفة زيان.
٥. صحيفة الاستقلال.
٦. صحيفة العالم العربي.
٧. صحيفة الفرات.
٨. صحيفة بغداد.

Resources and References:

1. Al-Hilali, Abdul Razzaq. History of education in Iraq during the British Mandate era 1921-1932. Baghdad. House of General Cultural Affairs. 2000. Pp. 352--354.
2. Al-Tikriti, Essam Sharif. Iraq in American documents from (1952-1954). Baghdad. 1955. P.
3. Al-Alam, Muhannad Yusef. Fertile Crescent in American documents. Baghdad. Mission Foundation. 2008. Pp. 255-256.
4. . Batatu, Hanna. Iraq social classes and revolutionary movements from the Ottoman era until the establishment of the Republic. Beirut. The Arab Research Foundation. 1990. P. 275.
5. American interests and Policies in the Middle East 1900-1939. John, De novo. Minneapolis. 1963. P363.



Newspapers:

1. Stability newspaper
2. News newspaper
3. Policy newspaper
4. Xian newspaper
5. Al-Estiqlal newspaper
6. The Arab world newspaper
7. Al-Furat Newspaper
8. Baghdad newspaper





Middle East Research Journal



**Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center**

Forty-seventh year - Founded in 1974



Vol. 68 October 2021

Issn: 2536-9504

Online Issn :(2735-5233)